T13-00351

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة

دور الماليـــة العامـــة المحليـــة في التنميـــة الاقتصاديـــة
دراسة مقارنه

بحث مقدم من الطالب/أسامة عبده السيد شاهين

للحصول علي درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ أحمد جمال الدين موسي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي ورئيس جامعة المنصورة الأسبق

مشرفاً ورئيساً

أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم أستاذ الاقتصاد والمالية العامة و محافظ الشرقية عضوا

السيد اللواء / محسن النعماني محمد حافظ

محافظ سوهاج ووزير الدولة للتنمية المحلية الأسبق عضوا

٢٠١٥

٣٥٤/٩

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة

دور الماليـــة العامـــة المحليـــة في التنميـــة الاقتصاديـــة
دراسة مقارنه

بحث مقدم من الطالب/أسامة عبده السيد شاهين

للحصول علي درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ أحمد جمال الدين موسي ...

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي ورئيس جامعة المنصورة الأسبق

مشرفاً ورئيساً

أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم أستاذ الاقتصاد والمالية العامة و محافظ الشرقية عضوا

السيد اللواء / محسن النعماني محمد حافظ .....

محافظ سوهاج ووزير الدولة للتنمية المحلية الأسبق ..... عضوا

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري ،
واحلل عقدة من لساني، يفقهوا قولي "

سورة طه

آيات ٢٥:٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى

روح أبي الطاهرة، طيَّب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته

إلـى

العطاء المتدفق والحنان الدائم والحب الدافئ أمي العزيزة

التي شجعتني على مواصلة رحلة البحث العلمي

إلي زوجتي و أولادي الأعزاء.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي جميع المرسلين، وأصلي وأسلم علي سيدنا محمد القائل: " من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به، فقولوا له جزاك الله خيرًا"

وأيضًا قوله: من لم يشكر الناس لم يشكر الله" وانطلاقًا من هذا التوجيه، فإني أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الدكتور أحمد جمال الدين موسي، العالم الفقيه، ذي الحس الوطني المرهف والجهد الوافر، والمثقف المفكر المستنير الذي شرفني وأضاف إلي هذه الرسالة قيمة علمية بأن اشرف عليها، ومنحني من وقته وعلمه الكثير، وكان نعم العون علي انجاز هذا العمل، فله مني كل الشكر وجزاه الله خير الجزاء.

كما تقدم بخالص الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور /رضا عبد السلام إبراهيم علي تفضل سيادته وتشريفي بمناقشة هذه الرسالة فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما تقدم بخالص الشكر والتقدير إلي السيد اللواء / محسن النعماني محمد حافظ علي تفضل سيادته وتشريفي بمناقشة هذه الرسالة فجزاه الله عني خير الجزاء

مقدمـــــة

تفتقر الغالبية العظمى من الدول النامية لمتطلبات التطبيق الفعال للإمركزية المالية، حيث تتسم بانخفاض درجة المشاركة، وعدم فعالية النظم الانتخابية بها، بالإضافة إلى عدم الشفافية في صنع القرار، وضعف استجابة الحكومات لمواطنيها، وعدم توافر البيئة المؤسسية المساندة لتطبيق اللامركزية، وهو الأمر الذي يحد من تحقيق المنافع المرجوة من تطبيق المالية العامة المحلية في تلك الدول، بل على العكس من ذلك قد تؤدى إلى العديد من السلبيات.

وتهتم كافة الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء بعملية التنمية بصفة عامة، والتنمية المحلية على وجه الخصوص لدورها في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين المحليين، وإشباع حاجاتهم المختلفة.وفى إطار سعيها لتحقيق التنمية، اتجهت الدول النامية منذ الخمسينيات من القرن العشرين نحو تبنى نموذج التخطيط المركزي والذي تمثل الدولة فيه الفاعل الوحيد في عملية التنمية، ولكن في إطار جعل الحكم أكثر قربًا من الناس.

ونتيجة للعديد من التغيرات العالمية كالتغيرات التكنولوجية، وثورة المعلومات، والاندماج الاقتصادي للأسواق على مستوى العالم، وإخفاق العديد من النظم الاقتصادية التي تقوم على التخطيط المركزي، بالإضافة إلى حدوث عدة تغيرات في الدول النامية كالأخذ بالتعددية الحزبية في أفريقيا، وتعميق التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وعدم قدرة الحكومات المركزية على تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية.

فقد بدأت العديد من الدول النامية منذ الثمانينيات من القرن العشرين في التحول نحو مزيد من اللامركزية، وإعطاء دور أكبر للوحدات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني كشركاء في عملية التنمية.

وتشير التجارب الدولية[1] إلي أن النظام اللامركزي أكثر كفاءة في تقديم الخدمات سواء من حيث تقديم الخدمة أو من حيث الوفر المالي في تكلفة تقديم الخدمات، ولكن أشارت التجارب الدولية

---

(١) فمثلا عرف لبنان اللامركزية الإدارية منذ ما قبل إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ففي عهد محمد علي باشا، أنشأ حاكم مدينة بيروت محمود بك نعمة عام ١٨٣٣ مجلسا لهذه المدينة أسماه (مجلس الولاية) ضم اثني عشر عضواً، اختارهم من العـــائلات= =البيروتية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وأوكل الحاكم نعمة إلي هذا المجلس مهمة العناية بنظافة المدينة وحراستها وإنارة شوارعها،- لمعرفة المزيد يمكن الرجوع إلي مرجع /**أيمن عقل** :" المجالس الشعبية المحلية ، الواقع ، المشكلة ، الحل" مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية .

قائمة الجداول

مسلسل الجدول	رقم الصفحة	البيـــــــان
الجدول رقم (١)	٤٣	الوحدات المحلية على مستوى الجمهورية.
الجدول رقم (٢)	٩٧	التناسب بين الموارد المالية للحكم المحلي والواجبات والاختصاصات
الجدول رقم (٣)	٩٧	أسباب عدم التناسب مابين الموارد المالية المتاحة والواجبات والاختصاصات
الجدول رقم (٤)	٩٩	ضرائب المحليات لا تسْهم في زيادة الإيرادات
الجدول رقم (٥)	١٠٠	أسباب ضعف نسبة الضريبة المحلية في مجموع دخل المحليات
الجدول رقم (٦)	١١٢	الموازنة الرأسمالية للاستثمارات في المحليات عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤
الجدول رقم (٧)	١١٩	الصورة الإجمالية للميزانية العامة للإدارة المحلية (٢٠١٠/ ٢٠١١)
الجدول رقم (٨)	١٢٦	الاستخدامات الجارية لمحافظة الدقهلية عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤
الجدول رقم (٩)	١٣٦	حساب ختامي موازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ استخدامات وموارد الإدارة المحلية
الجدول رقم (١٠)	١٤٦	الموازنة الجارية للمحليات في مصر عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤
الجدول رقم (١١)	١٤٦	الموازنة الجارية للمحليات في مصر عن عام ٢٠١١/٢٠١٠
الجدول رقم (١٢)	١٤٧	الإيرادات الجارية للمحليات لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤
الجدول رقم (١٣)	١٤٨	الإيرادات الجارية للمحليات لعام ٢٠١١/٢٠١٠
الجدول رقم (١٤)	١٩٥	توزيع ميزانية الخطة العاجلة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ـ دكرنس
الجدول رقم (١٥)	٢٠٦	توزيع نسبة الأرباح للجمعية التعاونية الزراعية بالربيعة دقهلية
الجدول رقم (١٦)	٢٠٨	إيرادات الوحدة المحلية لقرية الربيعة دكرنس دقهلية

الجدول رقم (١٧)	٢١١	الرسوم المحلية لقرية الربيعة – مركز دكرنس دقهلية
الجدول رقم (١٨)	٢١٢	قائمة توريد البريد
الجدول رقم (١٩)	٢٤٠	الأقاليم الفرنسية
الجدول رقم (٢٠)	٢٤٥	مصادر تمويل النفقات المحلية والمركزية في فرنسا
الجدول رقم (٢١)	٢٥١	الإنفاق العام في فرنسا عام ٢٠١٠
الجدول رقم (٢٢)	٣٣١	مستويات نسبة ما تجمعه الحكومة المركزية مقارنة بإجمالي إيرادات المحليات في الدولة
الجدول رقم (٢٣)	٣٤٢	سعر الضريبة على ملكية الوحدات السكنية في بعض الولايات الأمريكية.
الجدول رقم (٢٤)	٣٥٠	توزيع الإيرادات العامة للدولة الاتحادية وفقا لمصادرها الأساسية
الجدول رقم (٢٥)	٣٦٢	النسب المختلفة لمصادر إيرادات ولاية واشنطن في عام ٢٠١٠
الجدول رقم (٢٦)	٣٧١	تقديرات الإيرادات لميزانية ٢٠٠٨-٢٠١٠ في ولاية فرجينيا
الجدول رقم (٢٧)	٣٨٦	إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية مقارنة بإجمالي الإنفاق في الأنظمة الفيدرالية
الجدول رقم (٢٨)	٣٨٧	توزيع الاختصاص في المجالات المرتبطة بالوحدة والتكامل الاقتصادي في الدولة الفيدرالية.
الجدول رقم (٢٩)	٤٤٤	خصخصة المرافق العامة.

قائمة الأشكال البيانية

مسلسل الشكل	رقم الصفحة	الشكل البيـــــاني
الشكل رقم (١)	١٩٨	التقسيم الإداري لمركز ومدينة دكرنس إلي وحدات محلية وقري
الشكل رقم (٢)	٢١٤	الموارد المالية الخارجية والذاتية للوحدة المحلية بقرية الربيعة
الشكل رقم (٣)	٢٢٥	نسبة الفساد المالي والإداري بين الإدارات في المحليات.
الشكل رقم (٤)	٢٢٩	العلاقة بين بعد المسافة عن عاصمة الإقليم (مركز الرقابة) ودرجة الإهمال والفساد في المحليات
الشكل رقم (٥)	٣٣٣	نسبة المصادر المختلفة لدخل الولايات في أمريكا
الشكل رقم (٦)	٣٣٧	التغيرات في مصادر إيرادات الولايات ، والحكومات المحلية بين عامي ١٩٧٢- ٢٠٠٨
الشكل رقم (٧)	٣٥٥	الإيرادات والتحويلات الحكومية
الشكل رقم (٨)	٣٥٧	صندوق اليوم الحرج في نهاية السنة المالية لعام ٢٠٠٨
الشكل رقم (٩)	٣٦٣	مصادر إيرادات ولاية واشنطن مقارنة بالمتوسط العام لمصادر إيرادات كافة الولايات
الشكل رقم (١٠)	٣٦٩	نسبة الصندوق العام في الميزانية إلي نسبة صندوق الأموال المخصصة.
الشكل رقم (١١)	٣٧٠	النسب المختلفة لإيرادات الصندوق العام
الشكل رقم (١٢)	٣٧٤	النسب المختلفة لإيرادات الصندوق الخاص
الشكل رقم (١٣)	٣٧٥	نسب توزيع موارد صناديق التشغيل الكلية
الشكل رقم (١٤)	٣٧٦	نسب توزيع موارد الصندوق العام
الشكل رقم (١٥)	٣٧٧	نسب توزيع موارد الصندوق الخاص
الشكل رقم (١٦)	٣٨٩	مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها في ولاية فرجينيا
الشكل رقم (١٧)	٤٢٤	عنصري التنمية المحلية

قائمـــة المحتويـــات

الموضوع

الصفحة

مقدمـــة ٧

الفصل التمهيدي ١٦

أولاً: ماهية المالية المحلية ١٦

ثانيا :المسار التاريخي للمالية العامة المحلية من خلال نشأة نظام الإدارة المحلية..... ١٩

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمحليات في ضوء المالية العامة المحلية..... ٣٤

الباب الأول : الأوضاع الحالية للمالية العامة المحلية في مصر ودورها في التنمية الاقتصادية..... ٣٩

الفصل الأول: الإطار التشريعي للمالية العامة المحلية ٤٢

المبحث الأول : الإيرادات المحلية..... ٤٨

المطلب الأول : الموارد المالية الذاتية للمحليات في مصر ٥٠

المطلب الثاني : الإعانات ٦١

المطلب الثالث : القروض العامة المحلية ٦٨

المطلب الرابع : الإيرادات الاستغلالية ٧٥

المبحث الثاني :النفقات المحلية ٩٤

المطلب الأول :سياسية الدولة تجاه النفقات العامة المحلية في ضوء اللامركزية المالية..... ٩٥

المطلب الثاني :أنواع النفقات العامة المحلية ١٠٤

المبحث الثالث : الموازنة العامة المحلية ١١٢

المطلب الأول : ماهية الموازنة المحلية وأهدافها ١١٥

المطلب الثاني : إعداد الميزانيات المحلية ، وتنفيذها ١١٧

الفصل الثاني : المضمون الاقتصادي للمالية العامة المحلية ١٣٩

المبحث الأول : السياسية المالية للمحليات بين الواقع والنظرية ١٤٠

المبحث الثاني : تحليل الحالة المالية للوحدات المحلية ١٥٠

الفصل الثالث : آثر التمويل المحلي علي التنمية الاقتصادية ١٥٩

المبحث الأول : آثر اللامركزية المالية علي التنمية الاقتصادية.....١٦١

المطلب الأول : الإمكانية الإدارية والمالية.....١٦٢

المطلب الثاني : العدالة التوزيعية.....١٦٥

المطلب الثالث :محلية الموارد ووفرتها.....١٦٨

المبحث الثاني : أسس المالية العامة المحلية ١٧٠

المطلب الأول : المتطلبات التنظيمية والبشرية في الإدارة المالية ١٧٢

المطلب الثاني : المتطلبات الرقابية ١٧٩

الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية (ميزانية المجلس المحلي لمركز ومدينة دكرنس).....١٩٢

المبحث الأول: الخطة الاستثمارية داخل مجلس مدينة دكرنس.....١٩٣

المبحث الثاني : المالية العامة المحلية لقرية الربيعة ٢٠٠

المبحث الثالث: الرقابة وفساد المجالس والوحدات المحلية.....٢١٨

الباب الثاني : المالية العامة المحلية في الدول الرأسمالية ودورها في التنمية الاقتصادية.....٢٢٤

الفصل الأول : المالية العامة المحلية في فرنسا ٢٣٦

المبحث الأول : مستويات الإدارة المحلية في فرنسا.....٢٣٩

المبحث الثاني : النفقات العامة المحلية في فرنسا ٢٤٣

المطلب الأول : هيكل النفقات المحلية في فرنسا.....٢٤٤

المطلب الثاني: مجالات النفقات المحلية في فرنسا.....٢٤٩

المبحث الثالث : الموارد العامة المحلية في فرنسا ٢٥٢

المطلب الأول: الموارد الذاتية أو المحلية ٢٥٣

المطلب الثاني: الموارد الخارجية.....٢٦٧

المبحث الرابع : الرقابة المالية علي المحليات في فرنسا..... ٢٨٠

المطلب الأول: الملامح العامة لميزانية الحكومة الفرنسية.....٢٨٣

المطلب الثاني: الرقابة المالية علي مالية المحليات أثناء مراحل الميزانية ٢٨٧

المبحث الخامس : آثر المالية العامة المحلية في التنمية الاقتصادية في فرنسا مقارنة بمصر....٢٩٨

المطلب الأول: آثر النفقات المحلية في التنمية الاقتصادية في فرنسا مقارنة بمصر.....٢٩٩

المطلب الثاني: آثر الإيرادات المحلية في التنمية الاقتصادية في فرنسا مقارنة بمصر.....٣٠٧

الفصل الثاني : المالية العامة المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية ٣١٥
المبحث الأول : الإطار العام للإدارة المحلية في أمريكا..... ٣١٧
المبحث الثاني : النفقات العامة المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢١
المطلب الأول :توزيع النفقات المحلية بين الولايات والحكومات المحلية في أمريكا..... ٣٢٣
المطلب الثاني : الأزمة المالية العالمية وآثرها علي النفقات المحلية في أمريكا..... ٣٢٦
المبحث الثالث: الموارد العامة المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية..... ٣٢٩
المطلب الأول: الضرائب المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣٤
المطلب الثاني : الإعانات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥١
المطلب الثالث : إيرادات المرافق العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦٠
المطلب الرابع : الرسوم المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٧٤
المطلب الخامس : المالية العامة المحلية في ولاية فرجينيا..... ٣٦٧
المبحث الرابع : آثر المالية العامة المحلية في التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمصر..... ٣٨٢
الباب الثالث : آفاق تطوير دور المالية العامة المحلية في التنمية الاقتصادية في مصر ٣٩٤
الفصل الأول : المقترحات المالية المتعلقة بتحسين دور المالية العامة المحلية في التنمية الاقتصادية..... ٣٩٧
المبحث الأول : الضريبة المحلية والرسوم المحلية ٣٩٩
المبحث الثاني : الإعانات للمحليات : ٤٠٦
المبحث الثالث : النفقات المحلية ٤١٠
المبحث الرابع : الميزانية المحلية ٤١٧
الفصل الثاني : المقترحات الغير مالية والمتعلقة بتحسين دور المالية العامة المحلية في التنمية الاقتصادية..... ٤٢١
المبحث الأول : الإدارة المالية للوحدات المحلية ٤٢٢
المبحث الثاني : الاستثمار داخل المحليات ٤٢٧
المبحث الثالث : الموظفون وتنمية المحليات ٤٣٠
المبحث الرابع : دور المشاركة الشعبية داخل الوحدات المحلية ٤٣٢
المطلب الأول : أشكال الجهود الذاتية داخل المحليات..... ٤٣٤
المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الجهود الذاتية داخل المحليات..... ٤٣٦

المطلب الثالث: أهمية دور القيادات المحلية في دعم الجهود الذاتية والتخطيط لها ٤٣٨

المبحث الخامس : دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال المالية العامة المحلية

..... ٤٤١

المبحث السادس : الرقابة علي مالية المحليات ٤٤٥

الخاتمة ٤٤٧

قائمة المراجع ٤٥٣

قائمة الجداول ٤٧١

قائمة الأشكال ٤٧٣

قائمة المحتويات ٤٧٤